**الاختبار الفصلي (حتى المحاضرة الثانية عشر)**

س1: المستند هو وثيقة تستخدم كدليل موضوعي مؤيد لحدوث معاملة مالية؛ مثال ذلك الشيكات، الفواتير.

صواب – خطأ

س2: فتح الحسابات ليتنقل إلى كل منها العمليات المتشابهة ذات الطبيعة الواحدة.

صواب – خطأ

س3: الخصوم هي الالتزامات المستحقة على المنشأة تجاه ملاكها أو أصحابها.

صواب – خطأ

س4: تتصف جميع الأصول بأن لها كيان مادي ملموس.

صواب – خطأ

س5: من وظائف المحاسبة المالية توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة من خلال القوائم المالية.

صواب – خطأ

س6: يساعد دفتر اليومية على تجنب بعض الأخطاء إذا سجلت العمليات في دفتر الأستاذ مباشرة.

صواب – خطأ

س7: من الضروري تساوي جانبي ميزان المراجعة سواء كان بالمجاميع أو بالأرصدة.

صواب – خطأ

س8: يعني مبدأ المقابلة في المحاسبة مقابلة الإيرادات المقبوضة فقط عن سنة مالية مع المصاريف المسددة فقط عن نفس السنة.

صواب – خطأ

س9: لا يترتب على سداد مبالغ للدائنين نقدًا أي تأثير على مجموع طرفي معادلة المحاسبة.

صواب – خطأ

س10: من الضروري أن تؤدي الإيرادات إلى زيادة النقدية مع زيادة مماثلة في حقوق الملكية.

صواب – خطأ

س11: يسجل النقص في عناصر الأصول والمصروفات بجعلها دائنة، في حين يسجل الزيادة في عناصر الخصوم وحقوق الملكية والإيرادات بجعلها دائنة أيضًا.

صواب – خطأ

س12: تتحقق الإيرادات محاسبيًا عند إتمام واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة.

صواب – خطأ

س13: تهدف محاسبة التكاليف إلى إعداد القوائم المالية للمنشأة.

صواب – خطأ

س14: إن كل عملية مالية لا بد وأن يتأثر بها حسابين من حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية.

صواب – خطأ

س15: يترتب على المصروفات نقص الأصول أو زيادة الالتزامات أو كلاهما مع نقص مماثل في حقوق الملكية.

صواب – خطأ

س16: إذا حدثت زيادة في أحد الأصول فلا بد وأن يقابل ذلك نقص في أصل آخر أو زيادة في حقوق الملكية.

صواب – خطأ

س17: الترصيد هو نقل طرفي القيد من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ.

صواب – خطأ

س18: دورة التشغيل في المنشآت التجارية هي متوسط الفترة الزمنية بين عملية شراء السلع والبيع وتحصيل قيمة المبيعات نقدًا.

صواب – خطأ

س19: تعني الموضوعية أن ترتبط المعلومات بصورة مفيدة بالحدث الذي صممت من أجله أو النتائج التي أعدت لتحقيقها.

صواب – خطأ

س20: الترحيل هو عبارة عن استخراج نتيجة العمليات المالية التي أثرت على حساب ما.

صواب – خطأ

س21: الخصوم طويلة الأجل (الثابتة) هي الالتزامات التي يجب سدادها خلال السنة المالية أو دورة التشغيل أيهما أطول.

صواب – خطأ

س22: يوفر ميزان المراجعة دليلًا قاطعًا على صحة عمليات التسجيل والتبويب والترصيد.

صواب – خطأ

س23: تعني قاعدة القيد المزدوج أن لكل عملية مالية طرفين متساويين أحدهما مدين والآخر دائن.

صواب – خطأ

س24: الأصول الثابتة هي الممتلكات أو الحقوق التي ليس لها وجود مادي ملموس.

صواب – خطأ

س25: قائمة المركز المالي هي تقرير مالي يفصح عن المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين.

صواب – خطأ

س26: مبدأ يلزم المنشأة بتقسيم حياة المنشأة إلى فترات دورية غالبًا ماتكون سنة مالية، هو:

1- الثبات. 2- المقابلة. 3- الاستمرارية. 4- لا شيء مما سبق.

س27: لكي تكون المحاسبة أداة نافعة لمستخدميها، فيجب أن تتصف المعلومات المحاسبية:

1- الاستمرارية. 2- المقابلة. 3- القابلية للتحقق. 4- الثبات.

س28: مبدأ يلزم المنشأة عند اتباع إجراء أو أسلوب محاسبي معين، فإنه يجب أن لا يتغير من فترة لأخرى؛ هو:

1- التحقق. 2- الثبات. 3- الاستحقاق. 4- الفترة المحاسبية.

س29: أي مما يأتي لا يعد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

1- التكلفة التاريخية. 2- الفترة المحاسبية. 3- المقابلة. 4- الدقة.

س30: إذا بلغ صافي الربح عن الفترة المالية 140,000ريال فإن ذلك يؤدي إلى:

1- زيادة الخصوم. 2- نقص الخصوم. 3- زيادة حقوق الملكية. 4- نقص حقوق الملكية.

س31: أي من الحسابات التالية لا يعد من حسابات الأصول المتداولة:

1- المدينون. 2- أوراق الدفع. 3- أوراق القبض. 4- نقدية بالبنك.

س32: تهتم بتصميم النظم المحاسبية المختلفة بما يتلائم مع طبيعة المنشأة وشكلها القانوني:

1- المحاسبة المالية. 2- المحاسبة الإدارية. 3- المحاسبة. 4- لا شيء مما سبق.

س33: تقرير مالي يستخدم لتقييم أداء المنشأة عن طريق مقابلة الإيرادات بالمصروفات المرتبطة بها خلال فترة محاسبية معينة.

1- قائمة الدخل. 2- قائمة المركز المالي.

3- قائمة التدفقات المالية. 4- لا شيء مما سبق.

س34: إذا بلغ إجمالي الجانب المدين لحساب المدينين بدفتر الأستاذ العام 500,000ريال، وإجمالي الجانب الدائن 400,000ريال، فإن رصيد حـ/ المدينين بدفتر الأستاذ يظهر:

1- رصيدًا مقفلًا (أي بدون رصيد) 2- رصيد مدين بمبلغ 100,000ريال.

3- رصيد دائن بمبلغ 900,000ريال. 4- رصيد دائن بمبلغ 100,000ريال.

س35: تم تسديد 30,000ريال مستحقة على المنشأة نقدًا، فإن الطرف الدائن للقيد المحاسبي هو:

1- 30,000 حـ/ الصندوق. 2- 30,000 حـ/ البنك.

3- 30,000 حـ/ المدينين. 4- 30,000 حـ/ الدائنين.

س36: استأجرت المنشأة مكتبًا لمزاولة النشاط بإيجار سنوي 20,000ريال، دفع نصف القيمة بشيك، فإن الطرف المدين للقيد المحاسبي هو:

1- 20,000 حـ/ مصروف الإيجار. 2- 10,000 حـ/ الصندوق، 15,000 حـ/ الدائنين.

3- 10,000 حـ/ البنك. 4- 10,000 حـ/ مصروف الإيجار.

س37: يظهر رصيد حسابي المدينين والدائنين على التوالي في قائمة المركز المالي ضمن:

1- الأصول المتداولة والأصول غير الملموسة. 2- الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

3- الأصول المتداولة وحقوق الملكية. 4- الأصول المتداولة والخصوم طويلة الأجل.

س38: يمكن زيادة الأصول عن طريق:

1- النقص في أصل أو أصول أخرى. 2- زيادة الالتزامات.

3- زيادة حقوق الملكية. 4- جميع الإجابات السابقة صحيحة.

س39: تشمل مقومات النظام المحاسبي:

1- المستندات. 2- الدفاتر (السجلات المحاسبية).

3- التقارير المالية (القوائم المالية). 4- جميع الإجابات السابقة صحيحة.

س40: قام صاحب المنشأة بسحب مبلغ 10,000ريال من حساب الصندوق أودعه في البنك، فإن الطرف المدين للقيد هو:

1- 10,000 حـ/ المسحوبات. 2- 10,000 حـ/ الصندوق.

3- 10,000 حـ/ البنك. 4- 10,000 حـ/ رأس المال.

س41: إذا بلغ مجموع الأصول الثابتة 250,000ريال، ومجموع الأصول المتداولة 150,000ريال، ومجموع الخصوم 100,000ريال، فإن حقوق الملكية وفقًا لمعادلة المحاسبة تساوي:

1- 350,000ريال. 2- 300,000ريال.

3- 400,000ريال. 4- 250,000ريال.

س42: أي من الأطراف التالية يعد من الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية:

1- المستثمرون المحتملون. 2- المقرضون.

3- أصحاب المنشأة (الملاك). 4- جميع الإجابات السابقة صحيحة.

س43: فرع من فروع المحاسبة يقوم على تسجيل التصرفات المالية للوحدات الحكومية في ضوء إطار محدد يحكمه النظام واللوائح المالية، هو:

1- المحاسبة المالية. 2- المحاسبة الإدارية.

3- محاسبة الزكاة والضرائب. 4- المحاسبة الحكومية.

س44: وفقًا لمعادلة المحاسبة فإن الخصوم تساوي:

1- الأصول + حقوق الملكية. 2- الأصول – حقوق الملكية.

3- الأصول – الخصوم. 4- لا شيء مما سبق.

س45: أداة محاسبية لإظهار آثار العمليات المالية التي تقوم بها المنشأة على عناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات هي:

1- قائمة الدخل. 2- قائمة المركز المالي.

3- الحساب (في دفتر الأستاذ). 4- دفتر اليومية.

س46: قامت المنشأة بشراء أثاث ومفروشات بمبلغ 80,000ريال على الحساب، فإن الطرف المدين للقيد المحاسبي هو:

1- 80,000 حـ/ أثاث ومفروشات. 2- 80,000 حـ/ البنك.

3- 80,000 حـ/ الدائنين. 4- 80,000 حـ/ الصندوق.

س47: تم بيع جزء من الأراضي بمبلغ 40,000ريال على الحساب، فإن الطرف المدين للقيد المحاسبي هو:

1- 40,000 حـ/ الصندوق. 2- 40,000 حـ/ البنك.

3- 40,000 حـ/ المدينين. 4- 40,000 حـ/ الأراضي.

س48: تم شراء مبنى بمبلغ 70,000ريال، دفع منها 30,000ريال بشيك والباقي على الحساب، فإن الطرف الدائن للقيد المحاسبي هو:

1- 30,000 حـ/ البنك، 40,000 حـ/ المدينين. 2- 30,000 حـ/ البنك، 40,000 حـ/ الدائنين.

3- 30,000 حـ/ الصندوق، 40,000 حـ/ الدائنين. 4- 70,000 حـ/ المباني.

س49: قرر صاحب المنشأة زيادة رأس المال بمبلغ 300,000ريال، وذلك بإيداع المبلغ في حساب المنشأة بالبنك، فإن الطرف الدائن للقيد المحاسبي هو:

1- 300,000 حـ/ البنك. 2- 300,000 حـ/ المسحوبات.

3- 300,000 حـ/ الصندوق. 4- 300,000 حـ/ رأس المال.

س50: حصلت المنشأة قيمة الخدمات المؤداة للعملاء 30,000ريال نقدًا، فإن الطرف الدائن للقيد المحاسبي هو:

1- 30,000 حـ/ الصندوق. 2- 30,000 حـ/ إيراد خدمات.

3- 30,000 حـ/ البنك. 4- 30,000 حـ/ المدينين (العملاء).

س51: إذا بلغ رأس مال إحدى المنشآت 30,000ريال، وحققت المنشأة إيرادات 70,000ريال، كما بلغت مصروفاتها 20,000ريال، فإن حقوق الملكية تساوي:

1- 390,000ريال. 2- 350,000ريال.

3- 370,000ريال. 4- 320,00ريال.

س52: تعتبر الأصول والخصوم من الحسابات:

1- ذات الطبيعة المدينة والدائنة على حسب الترتيب. 3- ذات طبيعة مدينة.

2- ذات الطبيعة الدائنة والمدينة على حسب الترتيب. 4- ذات طبيعة دائنة.

س53: اشترت إحدى المنشآت آلة بمبلغ 200,000ريال، سددت 80,000ريال نقدًا والباقي على الحساب، وعليه يقوم المحاسب بإظهار الآلات

1- بسعر 80,000ريال تطبيقًا للأساس النقدي.

2- بسعر 120,000ريال تطبيقًا لأساس الاستحقاق.

3- بسعر 200,000ريال تطبيقًا لمبدأ التكلفة التاريخية.

4- بسعر 80,000ريال تطبيقًا لمبدأ التكلفة التاريخية.

س54: إذا بلغ صافي الخسارة عن الفترة المالية 100,000ريال فإن ذلك يؤدي إلى:

1- زيادة حقوق الملكية بمبلغ 100,000ريال.

2- نقص الإيرادات عن المصروفات بمبلغ 100,000ريال.

3- زيادة الإيرادات عن المصروفات بمبلغ 100,000ريال.

4- زيادة رأي المال بمبلغ 100,000ريال.

س55: يتم إعداد قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية بهدف:

1- معرفة نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة.

2- معرفة نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة في لحظة زمنية معينة.

3- معرفة المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة.

4- معرفة المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة.

س56: دفتر اليومية هو:

1- سجل يوضح أرصدة كل من الحسابات المدينة والدائنة.

2- سجل لتجميع العمليات المتشابهة لكل بند في حساب واحد.

3- يساعد على استخراج أرصدة الحسابات المدينة والدائنة أولًا بأول.

4- سجل تثبت فيه الأحداث المالية أولًا بأول حسب تسلسلها التاريخي.

س57: عند زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في عملية الترصيد يظهر:

1- رصيد دائن للحساب كمتمم حسابي ويكتب في الجانب المدين.

2- رصيد دائن للحساب كمتمم حسابي ويكتب في الجانب الدائن.

3- رصيد مدين للحساب كمتمم حسابي ويكتب في الجانب الدائن.

4- رصيد مقفل (أي بدون رصيد).

س58: إن ميزان المراجعة يوفر دليلًا مبدئيًا على:

1- أن جميع العمليات المسجلة في الدفاتر تتساوى فيها الأطراف المدينة مع الأطراف الدائنة.

2- أن الرصيد المدين أو الدائن لكل حساب تم تحديده بطريقة صحيحة.

3- أنه تم إدراج أرصدة الحسابات في ميزان المراجعة بطريقة سليمة.

4- جميع الإجابات السابقة صحيحة.

س59: دفتر الأستاذ هو:

1- المنتج النهائي للنظام المحاسبي.

2- أهم وسيلة يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين.

3- تصنيف جميع العمليات التي تم تسجيلها في دفتر اليومية العامة.

4- وثيقة تستخدم كدليل موضوعي مؤيد لحدوث المعاملة المالية.

س60: اقترضت المنشأة مبلغ 200,000 من بنك الرياض وتم إيداعه بالصندوق فإن القيد المحاسبي هو:

1- 200,000 حـ/ البنك مدين، 200,000 حـ/ القرض دائن.

2- 200,000 حـ/ الصندوق مدين، 200,000 حـ/ القرض دائن.

3- 200,000 حـ/ الصندوق مدين، 200,000 حـ/ رأس المال دائن.

4- 200,000 حـ/ الصندوق مدين، 200,000 حـ/ الدائنين دائن.